الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الأربعاء
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

الرئيس : السيد مونغبي (بنن)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

(ب) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

(ج) إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية

(د) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنمية الموارد البشرية

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.15
21 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

(ب) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (A/48/333)

(ج) إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية (A/48/70-E/1993/16 و A/48/393)

(د) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (A/48/39 (الملحق رقم ٣٩) و A/48/491)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنمية الموارد البشرية (A/48/309 و A/48/364)

١ - السيد أوسا (مدير شعبة تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات): قدم تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/48/364)، وقال إن الجمعية العامة دعت الى عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية على أساس الفهم أن تنمية الموارد البشرية هي العامل الرئيسي الحاسم في عملية التنمية. وكانت الفلسفة الغالبة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، الى وقت قريب إما ممعنة في النفعية وإما انها تكبلها الخلافات الايديولوجية العقيمة للحرب الباردة. ولم تكن للعلاقة والترابط المتبادلين بين الموارد البشرية من جهة والتنمية والظروف المعيشية من جهة أخرى أهمية ذات بال. وقد نجم عن ذلك أن كانت النتائج الاقتصادية لتنمية الموارد البشرية متواضعة نسبيا. ولم يؤد تحسين مستوى القراءة والكتابة والتعليم لسكان الكثير من البلدان النامية الى زيادة في الانتاجية والنمو الاقتصادي أو الى تحسن الأوضاع الاجتماعية.

٢ - ومضى يقول إن أهمية اعتماد فلسفة متكاملة لتنمية الموارد البشرية أخذت تتزايد منذ الثمانينات وذلك بفعل التحسن الذي طرأ في فهم العلاقة القائمة بين مختلف متغيرات عملية التنمية، ويولي التقرير اهتماما خاصا للجهود التي تبذلها البلدان لإدماج تنمية الموارد البشرية في الإطار الاجتماعي الأوسع، ووضع آلية تربط بين العرض والطلب، ويشير التقرير الى إمكانية تحقيق تحسن ملحوظ، حتى في البلدان ذات المستوى المادي المنخفض عن طريق إعادة تنظيم أولوياتها الاجتماعية والحكومية.

(السيد أوسا)

٣ - وتجدر الإشارة في نفس الوقت الى أن التقدم في مجال تنمية الموارد البشرية أصبح محل تساؤل في بعض المناطق ولا سيما في افريقيا والاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية، ويعود ذلك أساسا الى الحالة الاقتصادية غير المواتية في هذه المناطق. وربما تعزى النتائج غير المرضية في البلدان الافريقية كذلك الى بعض الظروف الخارجية غير المواتية والى السياسات الاقتصادية غير الملائمة والى المشاكل الهيكلية الموروثة، المتأصلة الى حد بعيد.

٤ - واستطرد قائلا إن سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي قد زادت في بعض الأحيان من تفاقم المشاكل لأنها حدت من تطبيق سياسات تنمية الموارد البشرية. فقد ظل معدل النمو في البلدان التي لم تخفض نفقاتها العامة على الصحة والتعليم، أدنى من معدل نمو السكان. وتراجع الإنفاق المقدر للفرد وفقا لذلك، وجاءت الضرائب التي شملت المستفيدين من قطاعي التعليم والصحة على حساب أفقر فئات السكان. وضاقت إمكانات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية نتيجة لما نجم عن سياسات التكييف الهيكلي من انكماش في المرتبات الحقيقية ودخول العمال المستقلين.

٥ - والملاحظ أن الحالة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تختلف كثيرا عن حالة البلدان النامية، وإن كانت قطاعات التنمية البشرية في هذه البلدان متقدمة الى حد مقبول علاوة على وجود الضمانات التي تكفل نظرياتها لسكانها فرصة الاستفادة من تنمية الموارد البشرية. ويشير التقرير الى أن أوجه التقدم هذه تتعرض للاندثار، وإن إنشاء "شبكات الأمان" يمكن أن يساعد على إيجاد وجود تأييد شعبي واسع بدعم سياسات التحول. ويبدو أن التطورات السياسية التي طرأت مؤخرا في هذه البلدان تؤكد التحليل الوارد في هذا التقرير.

٦ - وتسلم الأمم المتحدة بالأولوية الجديدة التي تحظى بها تنمية الموارد البشرية وهي تعمل على انشاء آلية تنسيق فيما بين القطاعات وفيما بين المؤسسات تكون أكثر فعالية وتعزز في نفس الوقت الصلة بين الاحتياجات الملموسة للبلدان المتلقية وتوجهات الأنشطة التنفيذية للمنظمة وتتوخى عملية إعادة التشكيل الجارية حاليا والتي تشمل جزءا كبيرا من منظومة الأمم المتحدة قدرا أكبر من الوضوح في توزيع الأنشطة فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة وتحسين أنشطتها التنفيذية عن طريق مواءمة وتبسيط القواعد والاجراءات المتصلة بدورات البرامج وتقييمها والإشراف عليها ومراجعة ميزانياتها. وستساعد المذكرة المتعلقة بالاستراتيجية القطرية ونظام المنسقين المقيمين على تكامل العمليات الميدانية لمختلف الوكالات. ونظرا لأن أغلبية هذه العمليات تتصل مباشرة أو بصفة غير مباشرة بتنمية القدرات الوطنية، فإن عملية

(السيد أوسا)

إعادة التشكيل هذه ستزيد دون ريب من فعالية الدعم الذي تقدمه هذه الوكالات الى الأنشطة الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

٧ - بيد انه تجدر الإشارة الى بعض العوامل التي قد تنسف الجهود المبذولة لتحسين فعالية التعاون الدولي. فلقد تضاءلت التمويلات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وبرنامجها الانمائي بسبب ما سمي "وهن المساعدة" المسجل في أوساط المانحين الرئيسيين. وقد تسبب الانتقال من مصادر تقديم المساعدة الانمائية المتعددة الأطراف الى المصادر الثنائية في تعذر إيجاد التمويل الكافي لأنشطة الأمم المتحدة. ففي البلدان التي دخلت في منعطفات سياسية كبيرة، مراعاة منها لتوصيات المانحين، دون أن تكسب مسبقا دعما شعبيا واسعا لمبادراتها تلك، أدت هذه السياسات أحيانا، بسبب عدم شعبيتها، الى حدوث اضطرابات جماهيرية. ويتعين بالتالي أن يدرك المانحون، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، خطورة الآثار الاجتماعية المترتبة عما يضعونه من توصيات وأن يوجهوا محتوى برامجهم للتثبيت والتكييف الهيكلي لكي تراعى فيها هذه العوامل.

٨ - ويشير التقرير الى تدابير تكميلية لتدارك ما قد يترتب على الإصلاحات من آثار تنعكس سلبا على تنمية الموارد البشرية، كالعمل في المستقبل على إشراك أشد الفئات تضررا منذ مرحلة مبكرة في وضع الإصلاحات، وتحديد أشد الفئات حاجة، وإعادة توجيه النفقات العامة لصالح البرامج الاجتماعية، وزيادة الانتاجية في تنفيذ تلك البرامج، ووضع برامج تدعم بعضها البعض. ومن الأهمية بمكان أن تتم خلال فترة التثبيت والتكييف ضمن البرامج الإصلاحية حماية الاستثمارات من رأس المال البشري. ولأن ذلك يحول دون تدهور القدرات البشرية الذي قد يهدد الانتعاش الاقتصادي على المديين المتوسط والبعيد.

٩ - وإن الاهتمام الذي تبديه منظومة الأمم المتحدة لهذه الفلسفة الجديدة وما تبذله من جهود لتعزيز أنشطتها التنفيذية، يقيم الدليل على ضرورة عدم تفويت هذه الفرصة. ذلك أن الفشل هذه المرة سيكون أشد تكلفة مما كان في الماضي. وقد أعلن المجتمع الدولي أنه وضع نموذجا للتنمية المستدامة. وتعكف منظومة الأمم المتحدة على تحديد الوسائل والخيارات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ. وقد شرعت بلدان نامية كثيرة في إصلاح اقتصاداتها وإيلاء اهتمام أكبر إلى تنمية مواردها البشرية. وإن هذه الجهود لحرية بأن تحظى بكامل الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، لأن الاستثمار في الموارد البشرية هو عنصر قياس التنمية التي تركز على الإنسان.

١٠ - السيد ماتيسون (المدير المساعد لشعبة النهوض بالمرأة، التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال إن الاعتقاد كان سائدا فيما مضى بأن التنمية لا تميز بين الجنسين. وكان الرد كلما أثير موضوع المرأة والتنمية، يتحصن وراء المنطق القائل إن التنمية تعود فائدتها على البشر جميعا وبالتالي على النساء باعتبارهن من البشر. وقد

أثبت الواقع خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة والسنوات التي تلته، بطلان هذا المنطق. ففوائد التنمية لم تشمل المرأة بقدر ما شملت الرجل، والسياسات الإنمائية من قبيل سياسات التكييف الهيكلي التي يفترض أنها لا تؤثر جنسا على آخر تنعكس سلبياتها على المرأة أكثر من انعكاسها على الرجل والسياسات الانمائية التي لا تقيم وزنا لحالة المرأة أثبتت فشلها.

١١ - ولقد كان من المثير جدا أن يتضح مثلا أن المرأة تعد أكبر منتج للمواد الغذائية الخاصة بالاستهلاك المحلي ولا سيما في افريقيا. ومع ذلك لا تزال السياسات والبرامج الإنمائية توضع كما لو كان جميع المنتجين الزراعيين من الرجال. وهناك أثر ناتج عن التطور الهيكلي والكساد يعاني منه الرجل والمرأة على حد سواء، ويتمثل في الطابع العرضي للعمالة وما تتسم به من عدم الاستقرار. ولكن هذه الحقيقة هي بالنسبة للمرأة بمثابة القاعدة الطبيعية التي تعلمت كيف تواجهها. ولم يكن ذلك ليعتبر أمرا غير طبيعي إلا بالنسبة للرجل. وإن تحليل تجربة المرأة في هذا الميدان من شأنه أن يفيد فعلا عندما يتعلق الأمر باعتماد سياسات اقتصادية على مستوى المجتمع بأسره.

١٢ - ويستعرض تقرير الأمين العام بشأن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية (A/48/393) التنمية المستدامة في ضوء قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويرد فيه تحليل لجدول أعمال القرن ٢١ من وجهة نظر التفاوتات القائمة بين الجنسين. وعلاوة على الفصل ٢٤ المخصص كليا للنهوض بالمرأة ، يشير التقرير كذلك إلى أن جدول الأعمال هذا يتضمن جوانب كثيرة تتعلق بهذه التفاوتات ويبين كيف تتيح هذه المسائل وجهة نظر خاصة تتعلق بتطبيق التوصيات الواردة في الفصول الأخرى.

١٣ - ويحاول التقرير أن يسلط الأضواء على إمكانية وجدوى إيلاء مظاهر التفاوت فيما بين الجنسين اهتماما خاصا عند رصد تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ وفقا لطلب لجنة المركز القانوني والاجتماعي للمرأة الذي أيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٢/١٩٩٣ .

١٤ - وترمي الصيغة الأولية للدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ عن دور المرأة في عملية التنمية (A/48/70) إلى نقل البيانات الواردة من الحكومات. وقد ساهمت هذه الدراسة في كل عدد من أعدادها

(السيد ماتيسون)

بطرق مختلفة في فهم التنمية، وسيعتمد عدد ما لعام ١٩٩٤ على استبدال مفهوم المرأة في التنمية بمفهوم الفروق القائمة بين الجنسين والتنمية.

١٥ - وينبغي ألا تستعرض هذه المسألة من وجهة نظر المرأة فقط، وإنما كذلك من حيث الحالات والوظائف المتعلقة بالرجل والمرأة، وبخاصة من حيث الأدوار التي ينيطها المجتمع بهما. وهكذا يمكن التمييز بين الوظائف الانتاجية (انتاج السلع والخدمات) والوظائف المرتبطة بالإنجاب (الحفاظ على بقاء المجتمع). وبالرغم من أن أيا من هذه الوظائف لا تعتبر حكرا على جنس دون آخر، فإنه يوجد بالفعل تقسيم للعمل على أساس الجنس وإن ظل يبدو سطحيا، ويشير التقرير إلى ضرورة النظر في هذا الموضوع من حيث تعزيز قدرة المرأة وذلك بتزويدها بنفس الموارد الإنمائية التي يزود بها الرجل والوصول بهما إلى أن يتقاسما معا الوظائف المرتبطة بالانجاب والوظائف الانتاجية. وهناك موضوع أساسي آخر هو دور المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، حتى يتبين أن تعزيز قدراتها يمثل حلا لمشاكل أخرى من مشاكل التنمية.

١٦ - ولعل التقسيم الوارد في التقرير الأولي بين المشاكل وحلولها وإن كان سليما من الناحية النظرية ليس بأفضل الوسائل العملية لتنظيم مواد التقرير بالشكل الذي يؤدي الى وضع السياسات. ولربما كان بالإمكان أيضا أن تكون الوثيقة أكثر دقة فيما يتعلق بالمسائل الحرجة. فقد كان بالإمكان أن تشدد الوثيقة بقدر أكبر على تنفيذ نهج تراعى فيه الفروق بين الجنسين عند معالجة مشكلة الفقر، مما يتيح إمكانية التركيز بقدر أكبر على الأسرة المعيشية واقتصادها الجزئي، ليتسنى بذلك الخروج بأفكار جديدة لوضع سياسات مكافحة الفقر. ولربما أمكن أيضا بفضل تطبيق هذه الفلسفة على مشكلة العمالة، تركيز الانتباه على أنماط العمالة التي يباشرها الشخص طوال كامل حياته.

١٧ - السيد امباتشيو (مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قدم تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المكلفة باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (A/48/39) وتقرير الأمين العام بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (A/48/491). وقال إن الوثيقة A/48/39 تتعلق بالدورة الثامنة للجنة الرفيعة المستوى التي نظرت في مدى التقدم في تنفيذ توصيات الدورة السابعة (١٩٩١) وتوصيات خطة عمل بوينس ايرس.

(السيد امباتشيو)

١٨ - وأشار المتكلم إلى ارتفاع عدد أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وقال إنه يتزايد الإدراك بمزاياها النسبية. وتدل النتائج والمبادرات الملموسة على مدى التقدم الذي تحقق أثناء الفترة المستعرضة في تنفيذ قرارات وتوصيات الدورة السابعة وقرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وقد تضاعفت أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وزاد عدد الخبراء الذين تم تبادلهم منذ ١٩٩٠ ثلاثة أضعاف. وعلى الرغم من المشاكل المالية، زادت عدة بلدان نامية من عروض خدماتها التدريبية والاستشارية وعروض تقديم المعدات.

١٩ - وعملت وكالات الأمم المتحدة على تنسيق مواردها وأصبح الكثير منها يتقاسم النفقات مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد كثفت المشاورات بين الهيئات، وستتولى لجنة التنسيق الإداري مراقبة تنفيذ المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن تنقيح السياسات والإجراءات. وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤١/١٩٩٢ جميع الجهات المعنية على أن تنظر على سبيل الأولوية في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتباره أسلوبا لتنفيذ البرامج والمشاريع. ويوفر هذا القرار كذلك معيارا لقياس التقدم في تنفيذ خطة عمل بوينس ايرس وغيرها من المقررات ذات الصلة. وهناك وكالات كثيرة من وكالات الأمم المتحدة اعتمدت أو تعتزم اعتماد سياسات للاسراع في استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ويجري العمل من أجل زيادة مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٢٠ - ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان، أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يزال يستخدم بصفة هامشية، ولا يولى غالبا أولوية تذكر ويتعرض لقيود مالية كبيرة. وتؤكد أنشطة فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩١ الأهمية الكبيرة التي توليها البلدان النامية لمسألة الإسراع في استخدام التعاون التقني وتوسيعه مما يحمل على الاعتقاد بأن هذا النوع من التعاون بامكانه فعلا أن يتحول إلى عنصر أساسي في الجهود المبذولة من أجل التنمية.

٢١ - السيد ديالو (مدير شعبة أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية والبلدان غير الساحلية النامية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قال، في معرض تقديمه للبند الفرعي ٩١ (ب) (A/48/333)، إنه في السنوات الثلاث التي مرت على اعتماد برنامج العمل لوحظ اتجاهان رئيسيان في تنفيذه. أولهما أن بلدانا كثيرة من أقل البلدان نموا واجهت صعوبات في إعادة توجيه سياساتها الاجتماعية - الاقتصادية بغية تهيئة بيئة مواتية لزيادة التنمية المستدامة. فعملية الإصلاح الداخلي هذه هشة إلى حد كبير بسبب، في جملة أمور، المشاكل الخارجية التي لا يمكن للبلدان السيطرة عليها. وثانيا، لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر

(السيد ديالو)

على مستوى الجهود الكبيرة التي بذلتها أقل البلدان نموا. ومع وجود استثناءات ملحوظة، فإن كثيرا من البلدان المانحة في لجنة المساعدة الانمائية قد قللت من مساعدتها الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة ولم تف بالتعهدات

التي قطعتها على نفسها. وتعيَّن تعديل أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية كي تعكس الزيادة في عدد أقل البلدان نموا المحدد في مؤتمر باريس. وفي نفس الوقت، تعيَّن زيادة الموارد المقدمة من مصادر متعددة الأطراف من قبيل المؤسسة الانمائية الدولية، ومرفق التكيف الهيكلي المعزز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمرحلة الجديدة من البرنامج الخاص لتقديم المساعدة.

٢٢ - وأضاف أن تدابير تخفيض حجم وخدمة ديون أقل البلدان نموا كانت غير كافية. بيد أنه كان مما يبعث على التشجيع الطلب الذي تقدمت به البلدان الصناعية السبعة الأكثر تقدما في العالم في اجتماع القمة المعقود في طوكيو إلى نادي باريس بأن يواصل دراسة إمكانية التخفيف من عبء ديون أكثر البلدان فقرا. ويمكن أيضا أن يُعقد الأمل على أن تدرج في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي أحكام محددة لصالح أقل البلدان نموا تتفق والتعهدات الواردة في إعلان بونتا دل إيست. وفي استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل، المتوخَّى إجراؤه في عام ١٩٩٥، يمكن لأقل البلدان نموا وشركائها توفير قدر كبير من الثبات والتوازن في تنفيذ البرنامج. وفي هذه الدراسة ستراعَى المشاكل التي طُرحت والاستنتاجات التي تتوصل إليها المؤتمرات الهامة التي تعقد برعاية الأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي للسكان، والمؤتمر العالمي للمرأة، كما يمكن أيضا مراعاة النتائج التي ترتبت على اعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر. ويمكن للمناقشة التي تجري في اللجنة أن تقدم توجها هاما في السياق الموضوعي لهذه الدراسة التي ستُجرى في منتصف المدة.

٢٣ - السيد خارميو (كولومبيا): أعرب، وهو يتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن أسفه لأن الأمين العام لم يعطِ أهمية كافية لمجال نشاط هام جدا من قبيل العلم والتكنولوجيا ولم يقدم الوثائق ذات الصلة في الوقت المناسب.

٢٤ - وأضاف أن تدهور الحالة الاقتصادية وزيادة تهميش أقل البلدان نموا مصدر قلق كبير للمجموعة. ومع أن أقل البلدان نموا قد شرعت في إصلاحات اقتصادية وسياسية جوهرية فقد عرقلت جهودها البيئة الدولية غير المواتية وعدم التدفق الكافي للموارد الخارجية. وقد تُرجم هذا إلى إفقار جماعي للسكان الذين فقدوا كل أمل في العيش في عالم أفضل.

(السيد خارميو، كولومبيا)

٢٥ - وتابع كلمته قائلا إنه يلزم على الفور تطبيق التوصيات الواردة في برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. وعلى البلدان المتقدمة النمو زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية واستثماراتها الإنتاجية وحل المشكلة الملحة للديون الخارجية، وفتح أسواقها أمام منتجات البلدان الأقل نموا. وأوضح أن التضامن الدولي أساسي لتمكين البلدان الأقل نموا من الخروج من الحلقة المفرغة للفقر والتنمية المتدنية.

٢٦ - وواصل كلامه قائلا إن على الأمين العام للأونكتاد أن يشرع دون إبطاء في تعيين الأمين التنفيذي للمؤتمر الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ لدراسة برنامج العمل.

٢٧ - وأوضح أن التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية ينبغي أن يصبح موضوعا ذا أولوية في البرامج الدولية. ويوضح التوجه الجديد لمجموعة الـ ٧٧ في هذا الصدد توفر إرادتها السياسية لتكثيف العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان النامية وتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، مما يتعارض مع الاتجاه الحمائي في الغالبية العظمى من البلدان الصناعية.

٢٨ - وأشار إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تكرر الإعراب عن تأييدها لتقرير الدورة الثامنة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بدراسة التعاون التقني بين البلدان النامية. وعلى الجمعية العامة أن تؤيد المفاهيم الواردة في ذلك التقرير؛ وستقدم مجموعة الـ ٧٧ من جانبها مشروع قرار في هذا الصدد. وقد اعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى استراتيجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية للتسعينات حددت فيه توجيهات دقيقة بشأن طرائق التعاون. وعلى منظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعطاء أولوية عليا لكيفية التعاون وجمع الأموال اللازمة لبلوغ الأهداف المجمَع عليها. وفي كل استراتيجية تهدف إلى متابعة التنمية المستدامة يجب التطلع إلى تحسين أحوال معيشة جميع البشر، ولا سيما الجماعات الضعيفة. ويتضمن هذا الاتجاه التزاما واضحا في مجالات الصحة والتغذية والإسكان والتعليم، كما أن التعليم والتدريب لا غنى عنهما لإتاحة تكافؤ الفرص الحقيقي أمام الجميع.

٢٩ - واختتم كلمته قائلا إن تعبئة جهود المرأة وإدماجها في التنمية يشكلان أحد أهداف برنامج القرن ٢١ وهما أمران أساسيان. وهو موضوع ينبغي مراعاته على النحو الواجب عن دراسة مشاكل الفقر والمستوطنات البشرية والزيادة الديمغرافية.

٣٠ - السيد بيترز (بلجيكا): قال، وهو يتكلم باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، إن أهم موضوع معروض على اللجنة هو تنمية الموارد البشرية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة وينبغي إدراجه في أي نهج جديد في مجال التنمية.

٣١ - وأضاف أنه جرت العادة على اعتبار أن الموارد البشرية هي أقل الموارد المتجددة استخداما؛ ومع هذا يمكن الاستفادة منها بدرجة كبيرة عن طريق الاجراءات الوطنية التي تتخذها البلدان النامية. ولهذا السبب ينبغي إيلاء

اهتمام خاص للتعليم الأولي، ولا سيما تعليم الفتيات والرعاية الصحية الأولية لأن هذين القطاعين هما حجر الزاوية في أية عملية لزيادة قدرات البلدان.

٣٢ - واستدرك قائلا وبالرغم من مراعاة أن تنمية الموارد البشرية والتنمية البشرية يشكلان كلا لا يتجزأ فإن التدابير القطاعية ينبغي تنفيذها عليهما، مع مراعاة المبادئ العامة من قبيل احترام حقوق الإنسان وإرساء أسس الديمقراطية والإدارة السليمة للأشغال العامة ومشاركة جميع الفئات الاجتماعية في عمليات التنمية.

٣٣ - وأشار إلى أنه ينبغي للمساعدة الخارجية أن تشجع كل تلك التدابير ولكن لا ينبغي للتدابير أن تعتمد عليها. ومع هذا، يجب الاعتراف بأن التكيف الهيكلي والتحول الاقتصادي يتطلبان تدابير للتخفيف من آثارهما، يُنعم فيها الفكر وتشترك البلدان النامية والمجتمع الدولي في تحمل المسؤوليات في هذا الصدد.

٣٤ - واعترف بما لا يدع مجالا للشك أنه قد مرت أوقات صعبة بصفة خاصة على أقل البلدان نموا. فقد واصل نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي الانخفاض نتيجة للزيادة الديمغرافية التي تجاوزت تقدمها الاقتصادي. ومع كل هذا، فقد بدأت تظهر اختلافات بين هذه البلدان وبعض البلدان التي أنجزت التكيف الهيكلي وبدأت في جني ثماره. وينبغي استكشاف تلك الفروق عند إجراء دراسة منتصف المدة لبرنامج العمل. ومن الواضح أن الحل الجذري لمشاكل أقل البلدان نموا يتمثل في الأخذ بتدابير تناسب تلك البلدان.

٣٥ - وذكر أن على المجتمع الدولي أن يمتثل التعهدات التي قطعها على نفسه عند تقديم المعونة لأقل البلدان نموا. فقد شاركت الجماعة الأوروبية في الاتفاق على تكريس ٠,١٥ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي لمساعدة تلك البلدان وهو هدف قد تجاوزته حتى بعض بلدان الجماعة الأوروبية. وعلاوة علـــى

(السيد بيترز، بلجيكا)

ذلك، ففي المجالات ذات الأولوية من قبيل السياسة السكانية والتعاون الإقليمي ينبغي تحقيق التكامل بين الجهود الوطنية التي تبذلها أقل البلدان نموا نفسها والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي.

٣٦ - وعرض لموضوع تعبئة جهود المرأة ومشاركتها في التنمية والتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية فأحال إلى الإعلانات الصادرة في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد والتي جرت صياغتها باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.

٣٧ - واستدرك قائلا إنه لا يكفي تأكيد الأهمية الفائقة التي توليها الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها لمشاركة المرأة في عملية التنمية. فالدور الرئيسي للمرأة في مختلف القطاعات، من ناحية، والعقبات الخطيرة التي كثيرا ما تعترض إدماجها في عملية التنمية، من ناحية أخرى، تنشأ عنها في فلسفة جديدة تشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتنمية.

٣٨ - السيد سميرنوف (الاتحاد الروسي): أكد أهمية تنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهو موضوع سيعنى به قريبا مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي للمرأة، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

٣٩ - وأضاف أن مشاريع المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز والتقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة تعكس الصلة الضرورية بين الموارد البشرية، من ناحية، واستراتيجيات التنمية الدولية من ناحية اخرى. وفي تقرير الأمين العام عن الموضوع (A/48/364) يجري إبراز توصيات تتعلق بالتخفيف من الآثار السالبة لبرامج التكيف الهيكلي، وإلى الاهتمام الواجب بإعادة التدريب المهني بغية زيادة العمالة؛ وتنسيق السياسات الضريبية وميزانيات الدول؛ والوصول إلى التوازن الأمثل بين استخدام التدابير الاقتصادية والإدارية في حل المشاكل.

٤٠ - وأعقب ذلك بقوله أن التقرير قد نجح أيضا في تحليل حالة الموارد البشرية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وأيد المتكلم توصيات التقرير بشأن تحسين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تحسين أنشطة التنسيق والإشراف داخل المنظومة وعلى المستوى الوطني؛ وتوحيد المؤشرات الاجتماعية للمنظومة بأسرها وإعداد مذكرات بشأن استراتيجيات البلدان بمساعدة

(السيد سميرنوف، الاتحاد الروسي)

منظومة الأمم المتحدة وتحت توجيه المنسقين المقيمين، فضلا عن اقتراح تركيز وترشيد جهود الأمم المتحدة على أهم المشاريع والمشاكل وإعطاء أولوية للبنية الأساسية والإطار المؤسسي على مستوى البلدان.

٤١ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الروسي أيضا للأولوية التي لا بث فيها لتحسين مركز المرأة ومشاركتها في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية. وأعرب عن الأمل في أن يسهم المؤتمر المقرر عقده في بيجين في عام ١٩٩٥ في تقديم توجيهات عملية واضحة من أجل السياسة الوطنية والتنسيق الدولي في هذا المجال.

٤٢ - وفيما يتعلق بتطبيق برنامج العمل لصالح اقل البلدان نموا لعقد التسعينات، أعرب عن تفهم وفد الاتحاد الروسي الكامل لما تتسم به مشاكل تلك البلدان من استعجال وخطورة وعن تأييده لجهود الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة. ومع هذا وبسبب المصاعب التي يمر بها الاتحاد الروسي في هذه الفترة الانتقالية ولحين استقرار حالته الاقتصادية فإن عليه أن يحد من أنشطته المتعددة الأطراف لتقديم المساعدة، بما في ذلك تلك المضطلع بها في إطار منظومة الأمم المتحدة. وبغية تحسين كفاءة المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا يجب مواصلة اللجوء إلى الأفرقة الاستشارية والموائد المستديرة بشأن البلدان ومجموعات البلدان المعينة، لأنه يجب مراعاة ما يتميز به كل بلد وكل مجموعة بلدان من خصائص.

٤٣ - واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الروسي مصمم على أن يطور أيضا طرائق تقديم المساعدة وتحقيق التعاون النافع للطرفين وعلى الاستفادة من المزايا النسبية لبعض البلدان (المناخية والعمالية وغيرها من المزايا الطبيعية)، مع التركيز بصفة خاصة على التجارة ومشاركة القطاع الخاص لمنظمي المشاريع، لأن في هذا المجال كما ظهر في الممارسة العملية، يتسم هذا القطاع بمزيد من الحيوية والمصداقية والسرعة مما يوجد في الجهاز الحكومي غير المرن. ويتيح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أيضا بعض الامكانيات. ويرحب تقرير الأمين العام (A/48/491) تماما بأعمال منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي، كما حالفه التوفيق في الاشارة إلى أن دور منظومة الأمم المتحدة ليس إلا مكملا لجهود البلدان النامية نفسها. وينبغي تناول مشاكل تمويل المشاريع ذات الصلة باتباع هذا المعيار أيضا.

٤٤ - السيد نبي (بوركينا فاصو): قال إن هناك أسبابا تدعو إلى القلق إزاء تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والأيكولوجية والتغذوية في أقل البلدان نموا، وذلك بعد ثمان سنوات من اعتماد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا وقبل سنتين من استعراضه في منتصف المدة. وقد انخفض دخل الفرد ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢، وليست احتمالات عام ١٩٩٣ بأفضل من ذلك. ولم يجد الأمين العام للأمم المتحدة ما يدعو إلى التفاؤل في تقريره (A/48/333).

٤٥ - وأردف قائلا إن الأرقام تعبر عن هذه الحالة أفضل تعبير، رغما عن أنها لا تقدم سوى صورة جزئية؛ فالدين الخارجي لأقل البلدان نموا، الذي يبلغ ٠٠٠ ١١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يزيد عن الناتج المحلي الاجمالي لبعض البلدان؛ وفي بلدان أخرى، يساوي الدين غير المدفوع ثلثي الناتج المحلي الاجمالي، وتستوعب خدمة هذا الدين ٢٢ في المائة من دخل التصدير. وبسبب انخفاض أسعار منتجات التصدير، فإن إسهام البلدان الأقل نموا في التجارة العالمية انخفض من ٠,٦ في المائة إلى ٠,٣ في المائة. وانخفضت أيضا المساعدة الإنمائية الرسمية. ويوجد في عديد من أقل البلدان نموا نقص تغذوي تبلغ نفقاته ٨٦٥ مليون دولار.

٤٦ - وأضاف قائلا إن برنامج العمل، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٧، ينبغي أن يطبق بشكل تام وفعال وموقوت من جانب جميع الأطراف. وقد بدأت بوركينا فاصو في عام ١٩٩١، مثل غيرها من البلدان الأقل نموا، برنامجا للتكيف الهيكلي؛ وفي عام ١٩٩٣ طلبت مرفقا معززا للتكيف الهيكلي.

٤٧ - ومضى قائلا إن من المؤمل فيه أن يسهم تطبيق الإعلان الاقتصادي المعتمد من أعضاء مجموعة السبعة في طوكيو، الذي صدر في تموز/يوليه ١٩٩٣، في تطبيق برنامج العمل بشكل عاجل.

٤٨ - ومضى قائلا إن حكومة بوركينا فاصو، إذ تدرك الأبعاد المتعددة للتنمية، حاولت أن تحقق ادماج المرأة في التنمية، مطبقة التدابير التي اقترحها الأمين العام في تقريره (A/48/70). وقد صدقت بوركينا فاصو على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي بوركينا فاصو، تشغل النساء اللائي تبلغ نسبتهن إلى عدد السكان ٥٢ في المائة، ٢٢,٥ في المائة من الوظائف العامة في جميع مستويات الهرم السياسي والإداري، ويطبق فيها مبدأ الراتب المتكافئ للعمل المتكافئ. كذلك اعتمدت بوركينا فاصو، لإدماج المرأة في التنمية، تدابير في مجالات التعليم والتدريب، والصحة وتنظيم الأسرة والاصلاح الزراعي. ورغما عن تواضع الانجازات، فلا يجب أن ننسى أن التقدم في هذا المجال لا يتحقق بمجرد إصدار مراسيم وقوانين، فالمرأة نفسها ينبغي أن تعبئ جهودها وتجتاز عوائق الماضي الاجتماعية والثقافية التي تشترك فيها بوركينا فاصو مع كثير من البلدان الأخرى.

٤٩ - السيد شارما (نيبال): أيد الآراء التي أعرب عنها ممثل كولومبيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار إلى أنه على الرغم من اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير لعقد الثمانينات لصالح أقل البلدان نموا، فقد ازداد عدد السكان والفقر في نهاية ذلك العقد في أغلبية هذه البلدان. وتكتسب الدروس الحزينة لهذا العقد الماضي أهمية أكبر في تنفيذ برنامج العمل لعقد التسعينات، بسبب التغييرات الضخمة في الحالة الدولية.

٥٠ - وقال إن التحولات السياسية الضخمة الراهنة ستحرر قدرا كبيرا من الموارد كانت تستخدم فيما سبق في المواجهة العقائدية. ولا يوجد من يستحق عوائد السلم هذه أكثر من تلك البلدان التي تعتبر من أقل البلدان نموا، المسحوقة تحت وطأة الفقر. وهذه البلدان، التي تضطلع من جانبها بالمهام المنصوص عليها في برنامج العمل لعقد التسعينات، تحولت إلى الأخذ بالنظام الديموقراطي واضطلعت بتحولات اقتصادية ضخمة. وهي الآن تواجه المشكلة المزدوجة المتمثلة في التحول السياسي وغموض المستقبل الناشئ عن تدابير تحرير الاقتصاد وتعزيز اقتصاد السوق.

٥١ - وأردف قائلا إن نيبال تواجه وضعا مماثلا في سعيها لتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة؛ فتعزيز نظامها الديمقراطي الوليد يتطلب تنمية اجتماعية اقتصادية معجلة يتبين السكان من خلالها أن الديموقراطية ليست سوى التقدم وأنه ينبغي تجاهل تحذيرات المعادين للديمقراطية والتنمية المستدامة.

٥٢ - وأضاف قائلا إن الاتفاق بين المجتمع الدولي وأقل البلدان نموا، المصاغ في برنامج العمل لعقد التسعينات، يقضي بأن يضطلع الطرفان بالتزاماتهما. ويتعين أن تحصل أقل البلدان نموا على زيادة ملموسة في المعونة الإنمائية الرسمية لأن المعونة التي تتلقاها أقل من المعونة الضرورية للاستثمار اللازم لتحقيق تنمية معجلة. فقد انضمت ستة بلدان جديدة إلى قائمة أقل البلدان نموا، لأن الاصلاحات التي أجريت للنظام التجاري الدولي لم تؤد إلى اصلاح العلاقة غير المتكافئة في التبادل التجاري ولا الى زيادة إسهامها في التجارة العالمية؛ ولأن تنفيذ برنامج القرن ٢١ يتطلب تكاليف اضافية، ولأن بعض البلدان شرع أيضا في اصلاحات سياسية كبيرة.

٥٣ - واستمر قائلا إن عبء خدمة الدين ما يزال يأخذ موارد يمكن تحويلها إلى الاستثمار الداخلي مما يدعم الاقتصاد. وتأمل نيبال أن تولى الأولوية في برنامج التنمية الجاري إعداده، إلى تخفيف عبء الدين، وزيادة المساعدة الحالية وغيرها من المساعدات اللازمة للتنمية. بيد أن الاستراتيجية الأفضل لتحقيق ذلك

(السيد شارما، نيبال)

في الأجل المتوسط والطويل، تتمثل في تهيئة المناخ المناسب في التجارة الدولية. وينبغي وقف التدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان وتخفيض وإلغاء الحواجز الماثلة أمام منتجاتها وخدماتها.

٥٤ - ومضى قائلا إن المجتمع الدولي ينبغي أن يقوم بدور حفاز في تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا، وأن يستمر في تحسين نظام الأفضليات المعمم. وينبغي تعزيز صادرات البلدان التي تعتبر من أقل البلدان نموا، وهي مهمة تقع على عاتق البلدان الصناعية وأقل البلدان نموا على حد سواء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ في الحسبان مشاكل أقل البلدان نموا في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٥٥ - واستطرد قائلا إن السلم والاستقرار والازدهار يعتمدون على النمو الاقتصادي في البلدان النامية وعلى تقليل الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

٥٦ - السيد نكونكو (الكونغو): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٥٧ - وأردف قائلا إن الكونغو تقدر الآراء الواردة في المسودة الأولى للدراسة العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة في التنمية. وقد تشكلت، في المؤتمرات العلمية الأولى التي عقدت في الكونغو، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أفرقة عمل ثلاث للنظر في وجود المرأة في القطاع الحديث، ومشاركتها في الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة ودورها في القطاع الريفي.

٥٨ - وأضاف قائلا إن المرأة، في القطاع الحديث في الكونغو، انضمت إلى نظام الأجور ما بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٤؛ ويبلغ معدل اشتراكها في الوظائف العامة ٣٢,٤٥ في المائة، وهي متمركزة في قطاعات التعليم والإدارة والصحة. وفي قطاع الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، هناك ادراك الآن بأن ما يسمى القطاع غير الرسمي يوفر أعمالا ودخولا لجزء كبير من السكان العاملين. ووفقا لاحصاء أجري في عام ١٩٨٤، يتركز أكثر من ٦٠ في المائة من أنشطة قطاع الأعمال الحرة في أربع مدن كبيرة في الكونغو، حيث يوجد بها حوالي ٣١ في المائة من الوظائف. وفي هذه المدن، تبلغ نسبة مساهمة المرأة في القطاع غير الرسمي ٥٣ في المائة.

(السيد نكونكو، الكونغو)

٥٩ - واختتم كلامه قائلا إن المرأة تمثل في القطاع الريفي في الكونغو، أكثر من ٦٠ في المائة من القوة العاملة في الزراعة، وهي تنتج أكثر من ٨٠ في المائة من المنتجات الزراعية القابلة للاستهلاك إلى جانب مسؤوليتها إلى حد كبير عن تعليم الأبناء والأعمال المنزلية. ويتأثر نشاط المرأة في القطاع الحديث، في الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة وفي القطاع الريفي، ضمن جملة أمور، بمشاكل نقص الخدمات الاجتماعية والصحية ونقص التمويل والتدريب. وينبغي، في الصيغة النهائية للدراسة العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن المرأة في التنمية، إيلاء انتباه خاص لموضوع المرأة الريفية.

٦٠ - السيد ثودري (بنغلاديش): قال إنه لم يتحقق، خلال السنوات الثلاث المنصرمة منذ اعتماد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا لعقد التسعينات، أي تقدم فعال في تطبيقه. وليس ثمة شك في أن أقل البلدان نموا هي المسؤولة أولا وأخيرا عن تنميتها. إلا أن غالبية هذه الدول تجاهد في اعادة توجيه سياساتها في الاقتصاد الكلي والجزئي. بيد أن الحالة الخارجية غير المواتية، أفسدت هذه المبادرات. ومنذ عام ١٩٩٠ تعاني أقل البلدان نموا من حالة ركود اقتصادي وانخفاض في الدخل الفردي، وكان النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي صفر أو سالبا في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢.

٦١ - وأردف قائلا إن هذه الحالة السلبية لم تقف في سبيل قيام بلدان عديدة من أقل البلدان نموا، من بينها بنغلاديش، بتحقيق اصلاحات اقتصادية جريئة ومؤلمة، على أقل تعبير، بيد أن اجراءات الاصلاح هذه ما تزال هشة ويترتب عليها تكاليف اجتماعية ضخمة لقطاعات كبيرة من السكان الذين لم تتضح لهم أية فوائد مرتقبة في القريب العاجل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام اللازم للتنفيذ الكامل والموقوت لبرنامج العمل.

٦٢ - وأضاف قائلا إن مشكلة دين أقل البلدان نموا ما تزال تمثل عقبة كأداء للتنمية الاقتصادية. وحاليا يبلغ الدين الكلي الطويل الأجل لأقل البلدان نموا ١١٦ ٠٠٠ مليون دولار؛ ولا تنطبق خطط تخفيف عبء الدين إلا على جزء من دين أقل البلدان نموا، التي يعاني الكثير منها من متأخرات متراكمة؛ كذلك تشكل مدفوعات خدمة الدين المتعدد الأطراف عبئا متزايدا. وتناشد بنغلاديش المجتمع الدولي، ولا سيما المانحين، إلغاء كل الدين الرسمي لأقل البلدان نموا وحث الدائنين الخاصين والمؤسسات المتعددة الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف العب الذي يمثله الدين لهذه البلدان.

(السيد ثودري، بنغلاديش)

٦٣ - واستمر قائلا إنه يمكن للتجارة الدولية أن تصبح أداة نافعة لزيادة توافر الموارد لأقل البلدان نموا، وإن كان ينبغي زيادة إمكانية وصول منتجات أقل البلدان نموا للأسواق لتنشيط نموها الاقتصادي. وينبغي في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن تأخذ هذه المصالح وحالة هذه البلدان في الحسبان.

٦٤ - ومضى قائلا إن من اللازم أيضا أن يتضافر مجتمع المانحين الدولي لزيادة المساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في برنامج العمل.

٦٥ - واستطرد قائلا إن التدهور البيئي في أقل البلدان نموا ينبغي أن يلقى عناية دولية عاجلة. ولكيما تستطيع هذه البلدان أن تواجه المشاكل الاضافية المتمثلة في تدهور وتعرية التربة، والجفاف والملوحة، والفيضانات والأعاصير، يجب أن يقدم لها التمويل اللازم والشروط التساهلية اللازمة وإمكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٦٦ - واسترسل قائلا إنه فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتقني بين الدول النامية، ترى بنغلاديش أنه ينبغي زيادة التعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي. وتسهم رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين بلدان جنوبي آسيا، وما تزال خطة عمل بوينس آيرس وخطة عمل كاراكاس تنتظران التنفيذ. وتحث بنغلاديش أجهزة ومؤسسات وهيئات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على اتخاذ ما يلزم لتنفيذهما دون تأخير.

٦٧ - السيد زين (ماليزيا): قال إن الدور الإنتاجي للمرأة يستحق التركيز عليه بشكل أفضل، وهو بعد ينبغي توسيعه ليشمل أيضا دورها في حماية البيئة، والحفاظ على الأخلاق الاجتماعية والقيم العائلية والكفاح ضد إدمان المخدرات. ويرجع الكثير من معارضة المشاركة الفعالة للمرأة في التنمية لأسباب ثقافية ولأفكار جامدة. وتتلقى المرأة أجرا أقل من الرجل حتى عند قيامها بنفس العمل. ويكمن سبب مشكلة الحركية المحدودة في التحيز ضد المرأة، الذي يقصر نشاطها في مجالات محدودة. لذلك فمن المطلوب، بصفة عاجلة، برنامج عمل لتحسين هذه الحالة ومشاركة المرأة في التنمية في جميع المجتمعات، يتضمن، ضمن جملة أمور، العناصر التالية: الاعتراف اعترافا كاملا بإسهام المرأة، والقضاء على التمييز الموجه ضدها، ولا سيما بين مخططي التعليم والاقتصاد؛ وإعطاء تدريب مهني صناعي يوفر للمرأة العاملة المعرفة الفنية اللازمة للتكيف مع التغييرات الهيكلية الهامة الحاصلة في مجتمعات عديدة، مما يضمن ألا تصبح

(السيد زين، ماليزيا)

المرأة الضحية الرئيسية للبطالة الهيكلية، وترويج القيم الثقافية التي توسع من فرص حصول المرأة على التدريب المهني والفني؛ وإيجاد الهيكل الأساسي اللازم لدعم إسهام المرأة في التنمية، وضمان الأجر المتكافئ للعمل المتكافئ وتساوي إمكانيات الترقي.

٦٨ - وأردف قائلا إن ماليزيا تنفذ برامج عديدة لزيادة تعبئة إسهام المرأة في التنمية مثل: إنشاء شبكات إعلام تقدم معلومات عن سوق العمل، ولا سيما للمرأة في المناطق الريفية؛ وزيادة رياض الأطفال والملاجئ القريبة من المصانع، وتحسين وسائل النقل بين هذه الملاجئ وأماكن العمل. وقد أنشئ في وزارة الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية مكتب للمرأة أسندت إليه مهمة صياغة سياسات موجهة نحو تحسين حالة المرأة وإسهامها في الاقتصاد.

٦٩ - وأضاف قائلا إن وفد ماليزيا يؤيد عقد المؤتمر الهام المعني بالمرأة في التنمية، الذي سيعقد في بايجنغ في أوائل عام ١٩٩٥، وهو يحث البلدان الأخرى على التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتطبيقها.

٧٠ - واستمر قائلا إنه فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والفني بين البلدان النامية، يمكن القول بأن هناك عقبات هيكلية هامة ينبغي التغلب عليها بالتحديد. وإحدى هذه العقبات هي مسألة توافر وإمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة باحتياجات وإمكانيات البلدان النامية فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ومن الواضح أن البيانات المتوفرة لديها غير كافية. ويتطلب هذا إنشاء قاعدة للبيانات أكثر شمولا إلى حد كبير، بشأن كل ما يتعلق بالتكنولوجيات الفعلية التي يمكن تنظيمها في شكل شبكة معلومات. وينبغي إعادة تشكيل وتعزيز النظم القائمة في شبكة تنفيذية لها مركز تنسيق مختص على الصعيد الدولي.

٧١ - ومضى قائلا إن المسؤولية الأساسية فيما يتعلق بالتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تقع على عاتق البلدان النامية نفسها، ولكن البلدان المتقدمة النمو والمنظمات المتعددة الأطراف يمكن أن تقوم بعمل بناء للإسهام في تنفيذ هذا التعاون. وتعاني البلدان النامية من قيود مالية وقصور في الموارد التكنولوجية تجعل من الملائم تحقيق التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالارتباط مع البلدان المتقدمة النمو والمنظمات المتعددة الأطراف. وستكون هذه الوسيلة أفيد وأكثر فعالية، ولا سيما إذا ترتب عليها زيادة المشتريات المحلية واستخدام التكنولوجيا المحلية.

(السيد زين، ماليزيا)

٧٢ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، يمكن الإشارة إلى أن العنصر الحاسم في الاضطلاع بالمهام الأساسية في النمو الاقتصادي هو التنمية السريعة لمواردها البشرية. وقد أكدت هذا دراسة أخيرة للبنك الدولي بشأن "معجزة شرق آسيا" بينت أن التعليم الابتدائي والثانوي هو العامل الحاسم في تشكيل قوة عاملة لا غنى عن وجودها في تحقيق التصنيع وتتطلب هذه المهمة إنفاقا حكوميا ضخما غير متاح لحكومات الكثير من الاقتصادات النامية. لذا يكمن الحل في تعاون دولي أفضل لتنمية الموارد البشرية.

٧٣ - واسترسل قائلا إنه يمكن لحكومات المجتمعات المتقدمة النمو والبلدان النامية الأكثر تقدما أن تقدم أماكن مجانية في جامعاتها ومؤسساتها المتعددة التقنيات إلى طلاب البلدان الفقيرة. ولكن لسوء الحظ، أظهر الكثير من البلدان المتقدمة النمو عدم مبالاته بضرورة تدريب أشخاص من البلدان النامية، بل فرض حصصا تحد من عدد الطلاب الأجانب الذين يمكن لهذه البلدان أن تستقبلهم، كما زادت من مصروفات التعليم للأجانب. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تعتبر أن تدريب الموارد البشرية الأجنبية في جامعاتها ومؤسساتها المتعددة التقنيات هو شكل من أشكال المساعدة التقنية. ذلك أن منح إعانات لتدريب الطلبة الأجانب سيمكن البلدان النامية من الاعتماد على مواردها البشرية المدربة تقنيا. وسيؤدي هذا إلى نمو سريع سيكون مفيدا للتجارة العالمية والازدهار العالمي.

٧٤ - واختتم كلامه قائلا إن المستثمرين الأجانب وموردي السلع الرأسمالية من البلدان المتقدمة النمو في إمكانهم أن يقوموا بدور أساسي في توليد المهارات التقنية اللازمة لاحتياجات الصناعة. وهؤلاء المستثمرون الأجانب يمكنهم أن ينشئوا مراكز لتنمية هذه المهارات في البلدان المتلقية، لتقديم التدريب اللازم إلى الطلبة الذين سيصبحون، عند تخرجهم، حائزين على المعارف اللازمة لاستيفاء احتياجات أرباب العمل. ويمكن لموردي السلع الرأسمالية أن يكفلوا نقل التكنولوجيا من خلال التدريب الذي يقدم في مقارها أو في مؤسساتها الموجودة في البلدان النامية.

٧٥ - السيد موريثي (كينيا): قال إن التنمية المستدامة تنبني على تنمية الموارد البشرية وتتطلب استثمارات أكثر في التعليم وتحسين أحوال العمل ونظم الحوافز والمشجعات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج. وقد أفردت كينيا أولوية عليا لتنمية الموارد البشرية. وستركز الحكومة اهتمامها، في خطتها الإنمائية السابقة على تنشيط الاقتصاد ونموه في الأجل المتوسط وتحقيقا لذلك ستعمل الخطة على معالجة أربعة مجالات تتصل بالتنمية البشرية، هي تهيئة مناخ موات في الاقتصاد الكلي يسهل الاصلاح الهيكلي اللازم

(السيد موريثي، كينيا)

لتحقيق الإسراع بالنمو الاقتصادي، وزيادة في الإنتاجية في جميع قطاعات الاقتصاد وزيادة الدخول الحقيقية للعاملين، وخلق عدد أكبر من فرص العمل في القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، مع مراعاة الحفاظ على البيئة؛ وإدماج البعد البشري في التنمية، بغية تشجيع استخدام الموارد البشرية المتوفرة بشكل أفضل واستيفاء الاحتياجات الأساسية للسكان.

٧٦ - وأردف قائلا إن البلدان النامية التي تقوم بتنفيذ برامج للتكيف الهيكلي، تواجه عقبة تتمثل في أن هذه الإصلاحات لها آثار سلبية على أضعف الفئات، مثل الفقراء، والنساء والأطفال. وفي البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لا تكفي اعتمادات الدولة لتخفيف الآثار السلبية لهذه التعديلات.

٧٧ - وأضاف قائلا إن كينيا ترحب بالتدابير المختلفة التي اعتمدتها الأمم المتحدة لتعزيز قدرة البلدان النامية في مجال تنمية الموارد البشرية عن طريق الأنشطة التنفيذية. بيد أن الموارد المالية المكرسة لهذه التنمية غير كافية بسبب وجود أولويات حكومية أخرى ويلزم زيادة الأموال الواردة من مصادر خارجية إلى حد كبير، كما يلزم زيادة المساعدة التقنية، بغية دعم جهود هذه البلدان في تنمية مواردها البشرية. وفي هذا الصدد، ينبغي منح الأولوية لتقديم المساعدة اللازمة لتعزيز المؤسسات المعنية بتنمية الموارد البشرية؛ ولوضع برامج دراسية للمدارس ومؤسسات التدريب؛ ولتدريب الحرفيين في القطاع الخاص والعاملين في مجال الإرشاد؛ ولإنتاج المعدات والكتب المدرسية ومواد التعليم بشكل اقتصادي لتخفيض تكاليف التعليم والتدريب؛ ولوضع سياسات لتوفير العمالة وتوليد الدخل لتنمية القطاع الخاص، مع مراعاة احتياجات النساء والشباب؛ ولزيادة القدرة في وضع سياسات للسكان والقدرة على تخطيط وتعزيز الخدمات الصحية للأمهات والرضع والرعاية الصحية الأولية؛ ولتعزيز قطاع الأعمال التجارية تشجيعا لأنشطة القطاع الخاص، ولتعزيز مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحوث بغية الحد من التدريب في الخارج.

٧٨ - السيد هوريغوتشي (اليابان): أشار إلى مُضي ثلاث سنوات منذ أن اعتمد بالإجماع الإعلان وبرنامج العمل الصادران عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، وقال إن وفده يرحب بالالتزام الذي تعهد بتنفيذه الكثير من هذه البلدان بتنفيذ خطط عملها الوطنية وفقا لبرنامج العمل، وليس من السهل، على ضوء الحالة الاقتصادية الصعبة في العالم، تحقيق الأهداف الوطنية في تنشيط الاقتصاد وتنفيذ سياسات في الاقتصاد الكلي والقيام بإصلاحات هيكلية. ومع ذلك، فقد حاول المجتمع الدولي تهيئة مناخ عالمي آمن ومساندة جهود تلك البلدان لتحقيق هذه الأهداف.

(السيد هوريغوتشي، اليابان)

٧٩ - وأردف قائلا إن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية مسألة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان. وتقع المسؤولية الرئيسية في هذا التعاون على البلدان النامية المعنية، بيد أن من اللازم أن تقدم البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة المساعدة في هذا الشأن.

٨٠ - وأضاف قائلا إن حكومة اليابان دعمت أنشطة البلدان النامية عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأيضا عن طريق الآليات الثنائية. ويقدم أحد برامج المساعدة الثنائية التدريب إلى بلدان العالم الثالث.

٨١ - واستمر قائلا إنه يمكن الإشارة إلى النتائج المرضية للمؤتمر الدولي المعني بالتنمية في افريقيا الذي عقد مؤخرا في طوكيو. وفي هذا المؤتمر، نظر في موضوع التجربة الاسيوية والتنمية في افريقيا، بغية تحديد الوسائل التي يمكن

للبلدان الافريقية استخدامها للاستفادة من التجارب القيمة التي اكتسبتها الدول الآسيوية في عملية تنمية القدرات الوطنية. وقد أشارت حكومة اليابان إلى أنها ستعقد في آسيا في السنة القادمة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة دراسية آسيوية - افريقية ترمي إلى تعزيز أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

٨٢ - ومضى قائلا إن رئيس وزراء اليابان أعلن، في زيارته لشرق آسيا في كانون الثاني/يناير، إن اليابان ستقدم ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ برامج تنظيم الأسرة في اندونيسيا من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان، و ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لأنشطة التعاون بين الجنوب - الجنوب في اندونيسيا من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و ٢٠٠ مليون ين من أجل التزويد بالآلات والمعدات الطبية لبرامج التدريب في بلدان العالم الثالث من أجل إعادة تأهيل المعوقين.

٨٣ - واستطرد قائلا إن الهدف النهائي لتنمية الموارد البشرية ليس زيادة معدل النمو، وإنما تنمية وتحسين القدرة الوطنية للبلدان النامية من خلال التنمية المستدامة للموارد البشرية. وما تزال اليابان تسهم في تنفيذ هذا الهدف بدعمها جهود البلدان النامية من خلال أنشطة الأمم المتحدة.

٨٤ - السيد بياو (بنن): قال إن الحالة في أقل البلدان نموا، في السنوات الثلاث المنصرمة منذ اعتماد خطة العمل، اتسمت بالركود الاقتصادي، وتناقص دخل الفرد، ومعدل نمو حقيقي صفري أو سلبي للناتج المحلي الإجمالي. وقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية نتيجة للمصاعب المتزايدة في ميزانيات البلدان

(السيد بياو، بنن)

المانحة. ويلزم على أقل البلدان نموا، أن تواجه، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية المتكررة، مشاكل اللاجئين والمشردين فيها.

٨٥ - وأردف قائلا إن بعضا من أقل البلدان نموا، مثل بنن، قد قامت، مع ذلك، بإصلاحات سياسية واقتصادية هامة. ولكي لا تذهب هذه الإصلاحات عبثا، يلزم على المجتمع الدولي أن يتناول عن جزء على الأقل من الدين الخارجي لأقل البلدان نموا وأن يقدم إليها مساعدة مالية أكثر.

٨٦ - وأضاف قائلا إن ثمة حاجة ملحة لزيادة تدفق رأس المال الأجنبي زيادة كبيرة لاستكمال القدرة الادخارية المحدودة لدى أقل البلدان نموا، وبناء عليه، يقترح وفد بنن إنشاء صندوق خاص، في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لتعزيز برنامج العمل.

٨٧ - واستمر قائلا إن الجمعية العامة، في قرارها ١٧٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أكدت من جديد ضرورة إجراء دراسة متعمقة للآثار المالية المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة المحددة لأقل البلدان نموا، على نحو ما أوصت به الجمعية العامة في قرارها ١٥٦/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وكما أوصت الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ثم أعرب عن دهشته لعدم الاضطلاع بهذه الدراسة حتى الآن. وقال إن من المؤسف أن اللجان الإقليمية لم تبدأ حتى الآن الاجتماعات الدورية المتوخاة للنظر في التقدم المحرز في مسألة التعاون الاقتصادي فيما بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى. وتأسف بنن لأن أجهزة وهيئات الأمم المتحدة لم تضع موضع التنفيذ عملية التقييمات القطاعية في إطار دراسة ومتابعة تنفيذ برنامج العمل.

٨٨ - ومضى قائلا إنه ليس هناك صدى كذلك للنداءات التي أصدرتها الجمعية العامة في دورتيها السادسة والأربعين والسابعة والأربعين بغية توفير موارد خارجة عن الميزانية لضمان مشاركة ممثل واحد على الأقل من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يضطلع به مجلس التجارة والتنمية.

٨٩ - واستطرد قائلا إن من اللازم أن ترد في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي أحكام محددة لصالح أقل البلدان نموا، بما في ذلك إلغاء الحواجز الجمركية أمام المنتجات الأساسية والمصنوعة.

(السيد بياو، بنن)

٩٠ - واسترسل قائلا إنه ترد في الفقرات ٥٧ إلى ٩٠ من التقرير الوارد في الوثيقة A/48/333 التدابير التي اتخذتها أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة لمتابعة برنامج العمل وأحكام الجمعية العامة ذات الصلة. وقد اتخذ الكثير من هذه التدابير بالفعل، أو من المتوخى اتخاذها، بيد أن أقل البلدان نموا لا تعلم بها. ويلزم على منظومة الأمم المتحدة، عامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، خاصة، أن تعرفها بهذه التدابير، ربما من خلال بعثاتها الدبلوماسية ووزراء خارجيتها، كيما يمكن لهذه البلدان أن تستفيد إلى أقصى حد من الإمكانيات التي يقدمها برنامج العمل.

٩١ - واستطرد قائلا إن الفقرة ٩٨ من التقرير تشير إلى أن الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا التابع لمؤتمر التجارة والتنمية سيجتمع في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ للقيام باستعراض منتصف المدة لحالة هذه البلدان وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تطبيق برنامج العمل. وينبغي عقد هذا الاجتماع

في آب/أغسطس، أو في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على أكثر تقدير، كيما يتوفر الوقت لإعداد الوثائق اللازمة إعدادا لائقا قبل بدء الدورة الخمسين للجمعية العامة.

٩٢ - السيد يالو (غامبيا): قال إن تقرير الأمين العام يشير إلى أن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا لعقد التسعينات لم يحل حتى الآن دون تدهور اقتصاداتها ولم يحفز التنمية المستدامة. وتنعكس الحالة الحرجة التي توجد فيها هذه البلدان، وخاصة في افريقيا، في ركود الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض دخل الفرد، وقصور في أداء متغيراتها الاقتصادية. ولا شك أن نقص الموارد الاقتصادية، الذي تزيده حدة العوامل المناخية المعاكسة، يزيد من صعوبة تنفيذ برامج التنمية.

٩٣ - وأردف قائلا إن غامبيا، مثل بلدان أخرى من أقل البلدان نموا، بذلت جهودا مكثفة لإعادة توجيه اقتصادها الكلي وسياساتها القطاعية وفقا لبرنامج العمل. بغية تحديث أحوالها الاقتصادية، وتشجيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية، وتقوية قدرتها الوطنية والمؤسسية ومواردها البشرية، وبغية معالجة مشكلة الدين الخارجي وخدمة الدين بجدية، وتعزيز نشاط القطاع الخاص.

٩٤ - وأضاف قائلا إن هذه الجهود الإيجابية لم تستكمل أو تعزز بزيادة ملموسة في المساعدات الخارجية، على النحو المتوخى في برنامج العمل. بل على العكس من ذلك، انخفض مجمل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حد كبير، مما زاد من حدة العجز الاقتصادي وأعاق التوصل إلى حل مرض لمشكلة الدين وخدمته وحال دون إعطاء أولوية، على الأقل في هذا العقد، لتنمية الموارد البشرية، أو إلى السياسات

(السيد يالو، غامبيا)

الموجهة إلى الحد من الزيادة الديموغرافية، وإعادة تنشيط القطاع الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي، أو إلى التوليد والاستخدام الفعالين للمدخرات الداخلية.

٩٥ - واستمر قائلا إنه لجميع هذه الأسباب، وافق وزراء أقل البلدان نموا عندما اجتمعوا في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على إعلان أشاروا فيه إلى أن قلة قليلة من البلدان المانحة استوفت، أو تجاوزت الهدف المعتمد من قبل الأمم المتحدة لتكريس ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أدى هذا إلى عواقب وخيمة انعكست على نجاح تنفيذ برنامج العمل، لا سيما وأن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للدخل القومي الإجمالي في كل بلد من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية انخفضت من ٠,٠٩ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٠,٠٨ في المائة في عام ١٩٩٢، وانعكس ذلك على حصة أقل البلدان نموا فيها. ويبدو أن الحالة مشابهة في مجال المساعدة

التي تقدمها المؤسسات والمنظمات المالية المتعددة الأطراف. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن تبدي حساسية أكثر للحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا. وينبغي للبلدان المانحة أن تحاول تحقيق الأهداف المحددة والوفاء بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها في برنامج العمل.

٩٦ - وقضى قائلا إنه ينبغي التنازل عن الدين الرسمي كله المستحق على أقل البلدان نموا وإلغاء ديونها الثنائية، وينبغي توسيع وصولها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو لحفز تنميتها الاقتصادية.

٩٧ - واختتم كلامه قائلا إن من المؤمل فيه أن يسفر استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل عن حصول تحسين في سرعة تنفيذ البرنامج وزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك حصول تحسين كيفي فعلي في الموارد التكنولوجية، مما يسمح لأقل البلدان نموا بالاضطلاع بتنمية مستدامة في مناخ اقتصادي دولي أفضل.

مشروع القرار A/C.2/48/L.3

٩٨ - السيد خارامبو (كولومبيا): قدم مشروع القرار A/C.2/48/L.3 المعنون "متابعة تقرير لجنة الجنوب"، الذي شاركت في تقديمه كولومبيا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين وجمهورية مقدونيا في يوغوسلافيا السابقة، وطلب تصويب خطأ في الوثيقة لأن العلامة النجمية التي ينبغي أن توضع على اسم كولومبيا، للإشارة إلى أنها تقدم المشروع باسم مجموعة الـ ٧٧، وضعت بطريق الخطأ على اسم الصين. وفي مشروع القرار، يطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن

(السيد خارامبو، كولومبيا)

يعد تقريرا دوريا شاملا كل سنتين بشأن حالة التعاون بين الجنوب - الجنوب وأن يقدم أول هذه التقارير إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وأعرب عن ثقته في أن يحصل مشروع القرار على توافق آراء جميع الوفود.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (تابع)

مشروع القرار A/C.2/48/L.4

٩٩ - السيد خارامبو (كولومبيا): قدم مشروع القرار A/C.2/48/L.4 المعنون "المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية"، الذي شاركت كولومبيا في تقديمه، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين وجمهورية مقدونيا في يوغوسلافيا السابقة. وقد طلب في هذا المشروع أيضا، تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين، بشأن مسائل التمويل والمصادر الممكنة للتمويل، بالتشاور الوثيق مع البنك الدولي ومع جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥